وفعل الامر ولا جهة لتاخيره بل اتيانه هنا اولى كما لا يخفى على غير غافل وهذا
مما غفل عنه فيه ترتيبا ووضعا مما ينبه عليه في التكملة وهذا اخر فصل
عقدته لذلك فنقول اذا ابتدئ باول الفعل المضارع تاءان ففيهما
احداهما حرف المضارعة والثانية التي كانت في الماضي وذلك حال كونه
فعل مخاطب او مخاطبة مطلقا او غائبة مفردة او مثناة واحترزنا
بالمضارع عن الماضي نحو تتبع وتتابع فانه لا يجوز فيه ذلك بل الجائز
التخفيف بالادغام اولا همزا وصلا وابتداء وجلب همزة الوصل وبالتاءين
عن التنوين فان التخفيف فيهما بحذف احداهما قليل كقراءة بعضهم
ونزل الملائكة تنزيلا بضم اوله واخره وفتح الملائكة وكقراءة نجي
المؤمنين بسكون الياء جاز فيه اي في المضارع المذكور وجهان في
كلام من قال الوجهين واولاهما ابقاؤهما كليهما اي كلا التاءين وهو الاصل
نحو تتجنب وتتفاعل وتتدحرج والوجه الثاني هو حذف التاء الوا
حدة منهما تخفيفا لانه لما اجتمع مثلان ولم يمكن الادغام اولا لما في الاخرى
لرفضهم الابتداء بالساكن حذفوا احدى التاءين ليحصل التخفيف فنقول
انت تجنب وتفاعل وتدحرج بفتح التاء وفي التنزيل فانت له تصدى
والاصل تتصدى اي تتعرض ولو كان فعلا ماضيا لوجب ان يقال تصدت
لانه خطاب وفيه ايضا نارا تلظى اي تلتهب والاصل تتلظى ولو كان ماضيا
لوجب ان يقال تلظت لانه مسند لضمير المؤنث الغائب وفيه ايضا
تنزل الملائكة والاصل تتنزل الملائكة فان قلت يمكن التخلص مما يرد
على الادغام من لزوم الابتداء بالساكن وذلك بان تجلب في اوله همزة
وصل كما في الماضي قلت قال ابن هشام لم تلحق العرب همزة وصل في اول
المضارع وان كان ظاهر كلام ابن مالك وابنه يقتضي ذلك تنبيه
تعذر الادغام محله ما اذا ابتدئ به لئلا يلزم احد المحذورين الابتداء
بالساكن واجتلاب همزة الوصل في اول المضارع واما اذا وصل الفعل
المبدو بتاءين بما قبله جاز الادغام فيه بعده قال بذلك هشام

والكوفيون

متمرس

والكوفيون لان التاء للمطاوعة وحذفها مخل بذلك تتمرس او ليس نحو
فكاه تميزوا ولا تيمموا لعدم الاحتياج حينئذ الى همزة الوصل وبما تقرر
علم ان من ادغم المثلين في المضارع انما ادغم في الوصل ومن منع انما
منع في الابتداء فالخلاف لفظي وعلى الوجه الثاني وهو حذف
احدهما وقع الخلاف بين البصريين والكوفيين في المحذوف المذكور
هل هو التاء الاصلية الموجودة في الماضي التي هي ثانية في اللفظ
ام التاء الزائدة التي هي تاء المضارعة الاولى في اللفظ ففي المسئلة
قولان فقال بالاول سيبويه والبصريون لان الاولى حرف المضارعة
اتي بها لاجل معنى وحذفها مخل بذلك وقال بالثاني هشام والكو
فيون لان التاء للمطاوعة وحذفها مخل بذلك والقول الاول منهما وهو
ان المحذوف الثانية رجح لان رعاية كونه مضارعا اولى ولان الثقل انما حصل
عند الثانية ولانها هي التي تسكن وتدغم في نحو فادارأتم وازينت وقد
كرر هذا علله سيبويه ومراده ان التخفيف يكون باحد امرين اما بالا
دغام واما بالحذف وقد ثبت في الثانية انها ادغمت فيما ذكر فلتكن هي
المحذوفة وقد صرح بذلك ابن مالك في التسهيل فقال في نسخة مقروءة
عليه والمحذوف هي الثانية لا الاولى خلافا لهشام انتهى وما اشتمل
عليه هذان المصراعان من زيادتي واعلم انه ليس ذا المذكور من جواز
حذف التاءين في كل فعل مضارع مصطلح عليه وانما يجوز في مضارع تفعلا
مضعف العين نحو تكسر ومثله مضارع تفاعلا نحو تباعد او مضارع
تفعللا نحو تجلبب والالف في الاوزان الثلاثة للاطلاق وايضا ليس هو
عاما بل هو خاص اعني بالفعل الذي يبنى بصيغة المبني للفا
عل فقط منها لان الحذف خلاف الاصل فلا يترك الا في الاقوى وهو
المبني للفاعل ولانه من هذه الابواب اكثر استعمالا من المبني للمفعول
فالتخفيف به اولى وايضا انما اختص جواز الحذف به تجنبا عن غيره وهو
المبني للمفعول عن الغلط والالتباس الحاصل من الحذف لانه لو حذف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1